

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1559

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الاثنين 22 شباط/فبراير 2021، في الساعة 10:00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: السيد غونسالو دي باروس كارفالهو إي ميلو موراو..... (البرازيل)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، المندوبين الأعزاء، صباح الخير. أعلن افتتاح الجلسة العامة 1559 لمؤتمر نزع السلاح. وسنبداً هذا الصباح بالجزء الرفيع المستوى.

دعوني أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين. وأحب أن أذكر بأنه من أجل المحافظة على سلاسة الجزء الرفيع المستوى والاستماع إلى البيانات المرئية للمسؤولين على المستوى الوزاري، فإنني أعتزم من حيث المبدأ، اليوم، وطوال فترة الجزء الرفيع المستوى، تلقي جميع حقوق الرد على بيانات كبار الشخصيات، إن وجدت، في نهاية هذا الجزء.

وسيستمع المؤتمر الآن إلى بيان السيدة آن كريستين لينده، وزيرة خارجية السويد.

السيدة لينده (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبين الموقرين، لقد حفل العام الماضي بتحديات جمه بالنسبة لنا جميعاً. وأحدثت جائحة كوفيد-19 أثراً عميقاً في مجتمعاتنا، وأفقدت أكثر من مليوني شخص حياتهم. لكننا بالتعاون وبذل الجهود المتعددة الأطراف ربما نستطيع في عام 2021 التغلب على العديد من التهديدات. إن روح التصميم وأواصر التعاون التي كُرست لمكافحة الفيروس، مطلوبة الآن للتصدي لتهديدات قد تتسبب في إيقاع معاناة إنسانية لا قبل لنا بها.

إن كل عام يمر يجلب معه أملاً جديداً في أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى صياغة إرادة سياسية تعينه على كسر الجمود الذي أصابه بالشلل لردح طويل من الزمن. إن عجز المؤتمر عن إقرار نظام داخلي محايد جنسانياً أمر كاشف تماماً ومثير للقلق العميق.

ولا تزال البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر تكتسي الأهمية التي كانت عليها دائماً. ويتحمل هذا المحفل، بوصفه هيئة التفاوض العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، مسؤولية خاصة في هذا المجال. ولم يعد في طاقتنا الآن ترك مناقشات إجرائية لا نهاية لها تسد الطريق أمام الانخراط في أداء موضوعي نحن في مسيس الحاجة إليه. وندعو جميع الدول إلى إبداء المرونة واتباع نهج عملي إزاء العمل المنتظر. كما نأمل أن يحمل هذا العام مزيداً من البشارة بعودة المؤتمر إلى مساره الصحيح، خلافاً لما آل إليه حاله في العقدين الماضيين.

وثمة حاجة ماسة لاتخاذ خطوات إيجابية إذا أردنا تمهيد السبيل أمام تحقيق نتيجة ناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ترحب السويد أحر الترحيب بالاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على تمديد معاهدة ستارت الجديدة، وترى فيه مساهمة حاسمة لصالح الأمن الدولي والأوروبي. ونشجع بقوة على إجراء المزيد من المحادثات والمفاوضات، بما في ذلك مع الصين، حول عقد اتفاقات أوسع نطاقاً في مجال تحديد الأسلحة.

ويتيح مؤتمر الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار فرصة مفصلية للدول الأطراف من أجل توطيد الركائز الثلاث للمعاهدة. وعلينا أن نعيد تأكيد صلاحية الالتزامات السابقة، وأن نحقق تقدماً حقيقياً لازماً ليس أقله فيما يتعلق بالمادة السادسة.

وتهدف مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي إلى تحقيق ذلك تحديداً - أي المساعدة في جعل التقدم أمراً ممكن الحدوث حتى في الأوقات الصعبة. ومن خلال سلسلة اجتماعات وزارية عُقدت في استكهولم وبرلين وعمان، واعتماد إعلان برلين، ووثيقة المنطلقات الاثني والعشرين، تسعى المجموعة المتنوعة الأطراف التي تلتأم في المبادرة وتضم 16 دولة غير حائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تنشيط الدبلوماسية النووية.

وتحدد هذه المبادرة خطوات طموحة وملموسة وواقعية بمستطاع جميع الدول اتخاذها، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتضع نُصب عينيها أهداف الحد من المخاطر النووية، والنهوض بنزع

السلاح النووي، وتحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر الاستعراض. وسوف يكثف أعضاء مبادرة استكهولم جهودنا في الأشهر القادمة، ويتواصلون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء. كما أننا سنشارك في مبادرات ومجموعات أخرى على الصعيد الحكومي وصعيد المجتمع المدني مستهدفين التوصل إلى أرضية مشتركة وتعزيز المعاهدة.

وتود السويد أن تتقدم بالشكر إلى جميع الدول التي اصطلت وراء واثق برلين، بما فيها اقتراح المنطلقات المشمول بمبادرة استكهولم. وتدعو السويد جميع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة إلى عمل الشيء نفسه.

السيد الرئيس، لقد حان وقت العمل. ونحن الآن بحاجة إلى قيادة سياسية ومشاركة بناءة، ليس أقلها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. أشكركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جنرال الشكر وزيرة خارجية السويد، وأعطي الكلمة الآن للسيد هايكو ماس، وزير خارجية ألمانيا.

السيد ماس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): "بينما أصبح نزع السلاح [...] ضرورة لبقاء البشرية [...]، لم يُحرز [على صعيده] سوى تقدم ضئيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية". سيدتي الأمينة العامة، السيد الرئيس، سيداتي وسادتي، إن الاقتباس الذي استشهدت به مأخوذ من القرار التاريخي الذي أنشأ مؤتمر نزع السلاح في عام 1978.

وبطبيعة الحال، تمثل اتفاقاتنا العالمية التي تحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية وبعض الأسلحة التقليدية، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، معالم مهمة على الطريق. لكن الحقيقة الواقعة أن الكثير جداً من هذه الاتفاقات أهمل على مر السنين أو تعرّض للانتهاك جبراً.

بيد أن هذا العام يرى بزوغ منظور جديد لنزع السلاح. وليس من قبيل المبالغة أبداً التتويه بأهمية تمديد معاهدة ستارت الجديدة. وقد بات متروكاً لنا الآن البناء على ذلك النجاح. ومهمتنا الأولى الآن هي إعادة وضع نزع السلاح النووي على مساره الصحيح.

وفي العام الماضي وقرت مبادرة استكهولم خريطة طريق للنهوض بنزع السلاح النووي. ولا تزال الخطوات العملية التي شملتها المبادرة، وتتراوح بين الحد من المخاطر، والتحقق وصولاً إلى تحقيق مزيد من خفض المخزونات، مطروحة على الطاولة. وقدّمت أيضاً في نطاق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح توصيات قيمة لتوطيد جميع جوانب معاهدة عدم الانتشار. وسوف يكون مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام فرصتنا التي سنضع فيها هذه الأقوال موضع التنفيذ، ونتخذ خطوات حاسمة تتقدم بنا نحو هدفنا المشترك: وهو التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

ومهمتنا الثانية هي مكافحة الانتشار ووضع حدٍ للإفلات من العقاب. وقد أعرب الرئيس بايدن والوزير بليكن عن استعدادهما للانضمام مجدداً إلى خطة العمل الشاملة المشتركة في حال عودة إيران إلى الامتثال الكامل بها. ويمتثل تغيير إيران لمسيرتها مصلحة فضلى لها الآن، قبل أن يتضرر الاتفاق على نحو لا يمكن إصلاحه. وبوصفنا مشاركين في خطة العمل المشتركة، نتوقع من طهران أن تبدي ما لا يقل عن الامتثال الكامل، والشفافية الكاملة، والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتحتاج كوريا الشمالية أيضاً أن نوليها اهتمامنا الكامل. فهي لم تنتهك فحسب معاهدة عدم الانتشار ثم غادرتها في وقت لاحق، بل تعزز أيضاً وبشكل ثابت برامجها النووية والصاروخية المحظورة. إن بقاءنا متحدين في جهودنا الرامية إلى نزع سلاح كوريا الشمالية النووي مسألة مصداقية. وإذا اجتمعت هذه الجهود مع الانخراط الدبلوماسي توافرت لنا أفضل فرصة للتوصل إلى تحقيق سلام دائم.

لقد استخدمت سورية الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر ضد شعبها نفسه. وهذه الجرائم الشنعاء مُتحقق منها بجلاء من قِبَل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وواجبنا كدول مسؤولة أن نكفل محاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

سيداتي وسادتي، إن مهمتنا الثالثة الكبرى هي إعادة التفكير في مسألة تحديد الأسلحة، وهي مهمة يفرضها الوجه المتغير للتكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والنظم السيبرانية تحمل كلها إمكانات كبيرة في مسيرة التقدم البشري. لكنها أيضاً تخلق تهديدات جديدة. ومن شأن الأسلحة ذاتية التشغيل التي تعمل خارج نطاق سيطرة الإنسان أن تقوض حقوق الإنسان والقانون الإنساني على نحو خطير.

وسوف يكون التصدي لهذه المخاطر هو لب قضية الحفاظ على الأمن في القرن الحادي والعشرين. وقد حان الآن الوقت لصياغة قواعد ضرورية تستند إلى القانون الدولي وتوضع من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

وأود في الأخير أن أشير إلى أن جائحة كوفيد-19، كشفت لنا عن مدى هشاشتنا أمام الفيروس. ومن الممكن أن تكون العوامل البيولوجية أشد خطورة مما رأينا. ويحتم ذلك تحديث اتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل التصدي للتهديدات الجديدة ومواكبة التقدم السريع في العلم، والتكنولوجيا الأحيائية. وينبغي أن يكون ذلك هو الهدف الذي نضعه لأنفسنا في مؤتمر الاستعراض المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية.

سيداتي سادتي، إن تحديد الأسلحة يعزز الأمن. ونزع السلاح يُنقذ الأرواح. وبعد انقضاء ثلاثة وأربعين عاماً على إنشاء مؤتمر نزع السلاح، لا تزال إمكاناته الضخمة غير مستغلة. لكن هذه الحال يجب أن تتغير. وبالمستطاع أن يبدأ التغيير اليوم، في هذا المكان، في عام 2021، الذي يمثل عاماً فاصلاً لتحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالشكر الجزيل لوزير خارجية ألمانيا. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أشير إلى أننا نتشرف اليوم بأن تجلس إلى جانبنا السيدة تاتيانا فالوفايا، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

ويسرني أن أعطي الكلمة للسيد هارش فاردان شرينغلا، وزير خارجية الهند.

السيد شرينغلا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، الزملاء الموقرين، من دواعي تشريفي أن أخاطب الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح الذي يُعقد برئاسة البرازيل، وهي دولة زميلة لنا في مجموعة الـ 21، تتمتع الهند بعلاقات ثنائية ممتازة معها.

إن جائحة كوفيد-19، ربما تكون الحدث العالمي الأكثر إثارة للفوضى في ذاكرتنا الجماعية. وهذه الجائحة، وإن كشفت عن أوجه ضعفنا، أكدت أيضاً ضرورة التضامن العالمي وتعزيز تعددية الأطراف. ومن جديد، برهن رئيس الوزراء مودي أن الهند قوة ساعية للخير في العالم حينما أوفى بالوعد الذي قطعه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بجعل لقاحات كوفيد المصنّعة في الهند ميسورة التكلفة ومتاحة للبشر أجمعين.

إن هذا النهج هو نفسه نهجنا إزاء القضايا العالمية، بما في ذلك قضايا الأمن والسلم الدوليين. وتقدم الهند في هذا الصدد مساهمة مهمة بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2021-2022.

وها نحن نبدأ هذا العام متحليين بالأمل والترقب. وقد رحبت الهند بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. لكن الكثير من العمل لا يزال يتطلب منا إنجازه في

مؤتمر نزع السلاح. وعلينا أن نسمو فوق خلافاتنا ونبرهن على وجود إرادة سياسية ونية صادقة لإيجاد توافق في الآراء يمكننا من الوفاء بولايتنا الجماعية. أما من ينحون إلى التسييس فلن يظفرون إلا بإضعاف ولاية هذه الهيئة.

إن جدول أعمال المؤتمر، الذي يشكل المحفل التفاوضي العالمي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح، حسبما يرد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، يتصدى لتحديات حاسمة يواجهها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وتدعو الهند إلى وضع برنامج عمل شامل ومتوازن لتمكين المؤتمر من بدء المفاوضات بشأن مسائل ذات أهمية عالمية ملحة.

ولا تزال الهند ملتزمة بهدف نزع السلاح النووي العالمي الطابع، غير التمييزي، والقابل للتحقق منه. ولا تزال دعوتنا إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية، على النحو المبين أيضاً في ورقة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المقدمة من الهند إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007، على ذات الدرجة من الأهمية. وتكرر الهند دعوتها إلى اتخاذ الخطوات المبينة في ورقة العمل، بما فيها المفاوضات في المؤتمر على وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

لقد أيدت الهند بدء مفاوضات فورية في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299، والولاية الواردة فيها، وترى أنها لا تزال القاعدة الأنسب لهذه المفاوضات. وأؤكد اليوم من جديد استعداد الهند للمشاركة في مفاوضات داخل المؤتمر بشأن تلك المعاهدة.

والهند، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، ملتزمة وفقاً لعقيدها النووية بالاحتفاظ بحد أدنى معقول للرد مع اتخاذ وضعية "عدم المبادرة باستخدام هذه الأسلحة" وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويمثل حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي بنداً آخر مدرجاً منذ أمد طويل في جدول أعمال المؤتمر. وتتطلع الهند إلى البدء مبكراً في إجراء مفاوضات لوضع صك ملزم قانوناً بشأن هذا البند من أجل التصدي للقضايا الملحة المتصلة بأمن الفضاء.

وتمشياً مع التأكيد الذي أولته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لأهمية تعزيز الخبرات في مجال نزع السلاح وزيادة مقدرات أجيالنا الشابة، استضافت الهند على مدى العامين الماضيين برنامجاً سنوياً ممولاً بالكامل لزمالات نزع السلاح والأمن الدولي، يستهدف زيادة التنقيف في مجال نزع السلاح. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو شقيقتنا من الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا البرنامج.

السيد الرئيس، لقد أبتلي هذا المؤتمر لفترة مديدة بالخوف والشك وانعدام الثقة. وكما قال المهاتما غاندي، فإن العلاج الوحيد للخوف هو الإيمان؛ والعلاج الوحيد للشك هو الصدق؛ والعلاج الوحيد للارتباك هو الثقة. وهذا بالضبط هو ما يحتاجه المؤتمر اليوم لكي يكسر الجمود الطويل الذي ران عليه، ولكي يكون بمقدوره إحراز تقدم ملموس. والهند على استعداد للقيام بدورها والعمل مع شقيقاتها من الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الجماعية التي نصبو إليها. أشكركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية الهند جزيل الشكر، لا سيما على كلماته الاستهلاية الطيبة بحق بلدي. وأعطي الكلمة الآن للسيد سيمون كوفيني، وزير خارجية أيرلندا.

السيد كوفيني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن استهل بتقديم التهنية لكم على تولي البرازيل الرئاسة. وأؤكد لكم تعاون أيرلندا ودعمها الكامل لكم.

السيد الرئيس، رغم القيود المفروضة على السفر التي حالت للأسف دون اجتماعنا شخصياً، يسرني التكلم في مؤتمر نزع السلاح من جديد هذا العام. فالعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة في جنيف لمعالجة قضايا أساسية تمس السلم والرخاء والأمن في عالمنا لا يمكن أن يُرجأ.

لطالما انبرت أيرلندا منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام 1955 لتوضيح أثر الاستخدام غير المقيد للأسلحة وانتشارها، سواء الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، في تقويض أمن البشر وإعاقة التنمية.

وحرى بنا أن نأخذ بهذا المنظور العالمي الواسع في التصدي لنزع السلاح. لقد جاءت الجائحة كتذكير مرير بأن المخاطر يمكن أن تصبح بسرعة حقيقة واقعة توقع آثاراً عالمية مدمرة. وتذكرنا الجائحة أيضاً بضرورة العمل الجماعي لمواجهة التحديات العالمية والتغلب عليها. ونزع السلاح المتعدد الأطراف هو أحد المجالات القليلة التي تكتسي فيها هذه الدروس درجة كبيرة من الأهمية.

وكنقطة انطلاق، لا بد أن تكون أولويتنا هي تنفيذ الالتزامات القائمة والاستجابة للتحديات الجديدة والنازعة. وعلينا أن نبتعد عن الاستقطاب الذي شاب عمل هذه الهيئة لفترة ممتدة. وسيلنا الوحيد للمضي قدماً هو المشاركة البناءة والتعاون المتجنر في تعددية الأطراف والمستند إلى الأدلة والخبرات المكيّنة.

ولفترة طويلة للغاية، وليس أقلها في هذا المحفل، فشلنا في أن نرتقي إلى مستوى مهمتنا الجماعية. فكيف يمكن أن يكون مقبولاً أن يعجز مؤتمر نزع السلاح عن الوفاء بولايته أو التوصل إلى اتفاق حول طلبات العضوية الجديدة منذ ما ينيف على عشرين عاماً؟ مرة أخرى، أحث جميع الدول الممثلة في هذا المحفل على بذل كل الجهود لاعتماد برنامج عمل حتى نستطيع إحراز تقدم في المسائل الحيوية التي كلفت هذه الهيئة بمعالجتها.

السيد الرئيس، ثمة أيضاً أسباب تدعو إلى التفاؤل بشأن ما يمكن أن يتحقق. وإنني أرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة لخمس سنوات إضافية. وأمل أن يفتح هذا الاتفاق المبدئي باب المشاركة النشطة من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وبلدان أخرى لإبرام اتفاقات أوسع نطاقاً للمتابعة، بما يشمل الحد من مخزونات الأسلحة النووية وخفضها، من أجل إزالتها في نهاية المطاف.

لقد دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، مُرسلة إشارة قوية بأن المخاطر الجسيمة على الإنسانية التي تشكلها الأسلحة النووية غير مقبولة. وتعطي هذه المعاهدة معاهدة عدم الانتشار زخماً ضرورياً مطلوباً بشدة في مجال نزع السلاح النووي، وتتوافق وتتكامل معها تماماً. وإنني أحث البلدان التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد، أن تفعل ذلك وأن تدعم تنفيذها بشكل كامل.

ويحدوني الأمل أن يؤدي الزخم الإيجابي النابع من هذه التطورات الأخيرة إلى تهيئة بيئة يتحقق فيها مزيد من التقدم. وبالمثل، أرحب بتصديق كوبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو التصديق رقم 169، كخطوة إلى الأمام. لقد أرسلت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي آخر صك قانوني جرى التفاوض بشأنه في هذه الهيئة، قاعدة عالمية قوية مناهضة لتجارب الأسلحة النووية. وفي ذلك دليل على ما يمكن أن يحققه مؤتمر نزع السلاح. وفي مناسبة هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين، أدعو، كل دولة من الدول الثماني المدرجة في المرفق 2 التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها، دولة دولة، أن تبدي روحاً قيادية وأن تفعل ذلك. ولا بد أن تتقيد جميع الدول بالوقف الاختياري لعمليات التفجير المندرجة في إطار تجارب الأسلحة النووية وسواها من التفجيرات النووية.

وكلي أمل أن نجتمع صيفاً في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في نيويورك، في ظل مناخ مفضّل إلى النجاح. ويتيح لنا مؤتمر الاستعراض فرصة لتقييم التقدم المحرز ورسم المسار المستقبلي لمعاهدة ظلت لأكثر خمسين عاماً تمثل حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. فلنعمل معاً على ضمان إحراز تقدم ملموس على نطاق الركائز الثلاث، وليس أقله في المجالات التي اتسم فيها التقدم بالبطء، أي ركيزة نزع السلاح. وكمناطق لذلك، سيكون من الحيوي أن نعيد تأكيد التزام جميع الدول بالنتائج القائمة على توافق الآراء المتفق عليها على مدى السنوات الخمسين الماضية، بما فيها الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية.

وكما تتكرنا خطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، فإن نزع السلاح ليس حيويّاً للأمن العالمي فحسب؛ بل أيضاً لإنقاذ الأرواح. وأيرلندا باقية على التزامها الكامل بحماية المدنيين في الصراعات. وسوف نواصل جهودنا من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان سياسي يعالج العواقب الإنسانية الوخيمة التي تنجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ورغم تعطل العمل المباشر بشأن هذا الإعلان، تواصل أيرلندا جهودها لوضع صياغة نهائية لإعلان غايته خفض الضرر الذي يلحق بالمدنيين.

السيد الرئيس، لقد حفل عام 2020 بتحديات جمة بالنسبة لنا جميعاً. وتبرز التحديات المرتبطة بطرق العمل الجديدة أهمية الحوار والاستماع والمشاركة الواسعة، بما في ذلك من جانب المجتمع المدني. كما تُبرز ضرورة ضمان سماع أصوات النساء. وإنني أحث جميع المشاركين على بذل كل جهد ممكن للتغلب على الخلافات القديمة والمشاركة البناءة في إحراز تقدم حقيقي صوب إقامة عالم أكثر أمناً. أشكركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية أيرلندا جزيل الشكر. وسنستمع الآن إلى كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كازاخستان، السيد مختار تيلوبردي.

السيد تيلوبردي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، أود في البداية أن أهنئ السفير البرازيلي غونسالو موروا، على توليه رئاسة المؤتمر، وأعرب عن أمني الكبير في أن يحظى مؤتمر نزع السلاح بالفعالية والنجاح.

لقد أبانت جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة للعمل الجماعي في عدد من المجالات المهمة على صعيد الحوكمة العالمية، وأحدّها هو مجال نزع السلاح النووي.

إن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ مؤخراً دليل واضح على استمرارية نزع السلاح النووي كفضية ذات أولوية دائمة وعاجلة. ويستند دعم كازاخستان الثابت للمعاهدة إلى أولويات سياستها الخارجية ومبادرات رئيسها الأول، نور سلطان نزارباييف المناهضة للأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، لا يزال الاقتراح الذي قدمه بإنشاء تحالف عالمي للقادة من أجل ضمان الأمن النووي وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية مهماً بكل معنى الكلمة.

وتصادف السنة الحالية إحياء كازاخستان للذكرى السنوية الثلاثين لإغلاق موقع إجراء التجارب النووية في سيميبلاتينسك. وإحدى المناسبات الرئيسية التي ستشهدها كازاخستان في آب/أغسطس 2021 هي الحفل الثالث لتوزيع جائزة نزارباييف من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وتوطيد الأمن العالمي، الذي سيتزامن مع الاحتفال في 29 آب/أغسطس باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

وقد أكد الرئيس قاسم - جومرت توكاييف أن تصميم كازاخستان على إقامة عالم خال من الأسلحة النووية أصبح جزءاً لا يتجزأ من هويتها الوطنية. وتتمتع كازاخستان بالحق الأدبي في حمل لواء العمل العالمي لإزالة الأسلحة النووية.

وليس معاهدة حظر الأسلحة النووية بديلاً عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ما زالت تشكل حجر زاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح - إنما تأتي مكتملة لها. وسوف يُعقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبل في فترة يشوبها الالتباس على الصعيد العالمي على نحو لم يسبق له مثيل. ولا ينبغي فحسب إعادة تأكيد قرارات المؤتمرات السابقة، بل أيضاً صياغة مهام محددة للدورة المقبلة.

وترحب كازاخستان بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وترى في هذه الخطوة بهاناً على سلوك مسؤول، والتزاماً بعملية نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ورغبة في منع حدوث سباق خطير للتسلح.

ومن الأهمية بمكان أن يجري اليوم صون وتعزيز مؤتمر نزع السلاح الذي يأتي في القلب منه مبدأ توافق الآراء. وندعو جميع المشاركين إلى إظهار الإرادة السياسية والتغلب على الخلافات حتى يتمكن المؤتمر من إعادة تنشيط عمله. وينبغي أيضاً أن تبقى القضايا المتصلة بنزع السلاح النووي، ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية ضمن الأولويات الرئيسية للمؤتمر.

السيد الرئيس، لقد أبرزت الجائحة من جديد الحاجة الملحة التي طال بحثها بشأن إنشاء هيئة متعددة الأطراف للاضطلاع بتنسيق تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972. وانطلاقاً من ذلك، اقترح الرئيس توكاييف، رئيس كازاخستان، إنشاء هيئة خاصة متعددة الأطراف، تسمى الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية، وتكون مساءلة أمام مجلس الأمن. ونعترّم التقدم في القريب العاجل بورقة مفاهيمية تتيح لجميع الدول المهتمة المشاركة في مناقشة متعمقة لهذا الاقتراح.

إن مؤتمر نزع السلاح مطالب لكل ذلك بأن يفي بالولاية المنوطة به تحقيقاً للصالح العام للجنس البشري وصوناً لسلامته وأمنه. وأشكركم لحسن إصغانتكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جزيل الشكر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كازاخستان، بما في ذلك على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى هذه الرئاسة. وسنستمع الآن إلى كلمة يليقها السفير سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية مصر.

السيد سليم (مصر): السيد الرئيس، اسمحو لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن تقدير مصر لجُهود المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح لما تقدمه من دعم للمؤتمر. وأود أن أكرر دعم مصر المستمر لرئاسة المؤتمر وجهودها البناءة الساعية لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن. وتتطلع مصر إلى نجاح دورة عام 2021 في استعادة الدور الفعال للمؤتمر.

إن حالة الجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح والتي امتدت لأكثر من عقدين من الزمن، تضرر بمصادقية ودور المؤتمر الذي طالما كان محورياً في التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح. وفي هذا الإطار تعرب مصر عن دعمها التام لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في أقرب فرصة ممكنة، من أجل إجراء استعراض شامل لهيكل نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف.

السيد الرئيس، على الرغم من النداءات المتكررة من جانب مصر والعديد من أعضاء المجتمع الدولي للمطالبة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، لا يزال مفهوم الردع النووي سائداً في العقائد العسكرية للدول النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في تجاهل تام لما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة بعد مرور أكثر من 50 عاماً على دخولها حيز النفاذ. وينم ذلك عن أن دافعها الوحيد للمد

اللانهائي للمعاهدة هو انفرادها بامتلاك هذا السلاح. وهذا الإخفاق في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة لا يمكن إلا أن يكون إخلالاً بأحكامها.

ولا تزال مصر تعرب عن قلقها لعدم وجود معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية. وترى أن الحجة التي طرحتها بعض الدول النووية بأن البيئة الأمنية والأوضاع السياسية الدولية غير مؤاتية للمضي قدماً في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، حجة قائمة على منطق مغلوطن وغير مقنع. وعلى العكس من ذلك، ترى أن نزع السلاح النووي عنصر رئيسي في تهيئة مناخ أممي أفضل وإحلال وضع دولي أكثر استقراراً.

ومن هذا المنطلق، تطلب مصر من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقي بالتزاماتها بنزع أسلحتها النووية بالكامل، وتؤكد من جديد دعمها لجهودها الرامية إلى بدء مفاوضات للتوصل إلى معاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي أن تشمل أيضاً مخزونات المواد الانشطارية، ولا تقتصر فقط على الإنتاج المستقبلي لهذه المواد. ومن ناحية أخرى، تولي مصر اهتماماً كبيراً لتطوير وتعزيز النظام القانوني القائم الذي يهدف إلى ضمان الإبقاء على استخدام الفضاء الخارجي في الأنشطة السلمية فقط، والحفاظ عليه باعتباره تراثاً مشتركاً للبشرية. ومنذ سنوات عديدة تقدم مصر مع سري لانكا مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويُعد التفاوض حول وضع صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على درجة بالغة من الأهمية، لا سيما بالنظر إلى التوجهات المقلقة المتعلقة بفتح المجال أمام تسليح الفضاء الخارجي، فضلاً عن انخراط عدة دول في تطوير قدرات مضادة للسواتل.

إن الشرق الأوسط بؤرة لعدم الاستقرار الإقليمي والدولي، وهو وضع يزيد من تعاقمه وجود دولة به غير طرف في معاهدة عدم الانتشار. ونود أن نعيد التذكير بما دعت إليه مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار في الأعوام 1995 و2000 و2010 بشأن مطالبة إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال غير طرف بالمعاهدة، إلى الانضمام إليها دون إبطاء وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ضمان السلم والأمن في المنطقة.

السيد الرئيس، ستواصل مصر المشاركة النشطة والبنّاءة في مؤتمر نزع السلاح. وهي تتطلع إلى تقديم المزيد من المساهمات خلال مختلف الاجتماعات المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح لهذا العام، ولا سيما مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في نيويورك في آب/أغسطس 2021. ويحدو مصر الأمل أن يسفر المؤتمر عن وثيقة ختامية متوازنة وشاملة حول الركائز الثلاث للمعاهدة. وتذكر مصر أيضاً بالتزام المجتمع الدولي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بمقتضى مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي أثبتت دورته الأولى أنه يمثل فرصة عملية لجميع دول المنطقة لمحاولة التوصل إلى اتفاق ملزم، على أساس توافق الآراء والإرادة الحرة للدول. وتأمل مصر أن تشهد الدورة الثانية للمؤتمر المقرر انعقادها في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مشاركة جميع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جزيل الشكر وزير خارجية مصر، بما في ذلك الكلمات الطيبة التي وجهها إلى هذه الرئاسة. وسنستمع الآن إلى كلمة يلقيها وزير خارجية مملكة هولندا، السيد ستيف بلوك.

السيد بلوك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): رغم التعقيد المتزايد الذي ألحقه كوفيد-19 بالتعاون الدولي أسهم الفيروس أيضاً في كشف الأهمية الفائقة لهذا التعاون. ومع وجود بيئتنا الأمنية الدولية على

المحك، ولا سيما هيكل تحديد الأسلحة في القرن الحادي والعشرين وسط تقدم تكنولوجيا عصري مثير للفوضى، بات لزاماً علينا المضي حثيثاً في إحراز تقدم وصياغة أهداف جديدة.

ولهذا السبب، نرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة. وكلنا أمل أن يكون ذلك مجرد بداية، أو ربما جاز لنا أن نقول إنها "البداية الجديدة"، لخطوات إيجابية متطورة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

إننا نؤذي عملنا في بيئة صعبة مفعمة بالتحديات. لكننا لا يمكن أن نعلق فشلنا في الإنجاز على شماعة الظروف. ليس في هذا المحفل. وليس في أي محفل آخر. فمناقشاتنا في هذا المقام أهم من أن نغرقها حجج إجرائية، كما هو حادث في موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتواصل هولندا تعزيز اتباع نهج عملي بالتركيز على الجوهر الأشد أهمية الذي نتواجد في هذا المكان من أجل العمل عليه. وتحدد ورقة العمل المعنونة "العودة إلى الأساسيات" المبادئ التوجيهية اللازمة لذلك.

إننا الآن في معترك الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وهي الأساس الراسخ للجهود العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية والمفتاح الرئيسي للتحرك صوب إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولا يمكنني أن أكون مبالغاً إن شددت على أهمية هذا المؤتمر.

إن المعاهدة هي الالتزام الوحيد الملزم قانوناً للدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة المفاوضات من أجل نزع السلاح. لكننا يجب أن نكون أمناء عند استعراض تنفيذها. فالإكتفاء بالقول بأن "الاجتماع هو الرسالة" لا يكفي. وحتى يكون بالمستطاع إحراز تقدم حقيقي يتعين أن نتحمل المسؤولية. وخاصة البلدان الحائزة للأسلحة النووية.

وستبذل هولندا، التي تتأسس اللجنة الرئيسية الثالثة، قصارى جهدها للمساعدة في إنجاح مؤتمر الاستعراض. وتشمل الموضوعات الرئيسية مناهج التركيز، ضمان الشفافية، والحد من المخاطر، وتحقيق الاستقرار في حالات الأزمات، وإدارة الأزمات.

وعلاوة على ذلك، تعترف هولندا بذل جهود إضافية في مجالات تحديد الأسلحة، والتكنولوجيات البازغة، والحد من هشاشة الفضاء. ونرحب باعتماد قرار اللجنة الأولى للجمعية العامة الذي قدمته المملكة المتحدة. وسنواصل العمل من أجل وضعه موضع التنفيذ.

وختاماً، تود هولندا أن تغتنم هذه الفرصة، بوصفها الدولة المتولية رئاسة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، لدعوة الدول الموجودة خارج الاتفاقية إلى توقيعها. وبوسعنا إنهاء المعاناة التي تسببها هذه الأسلحة العشوائية التي لا تتوقف خطورتها لعقود بعد انتهاء الصراعات. وقد انضمت إلى الاتفاقية بالفعل 164 دولة. ونتطلع أن يتبعها عدد آخر من الدول.

إن كل بداية جديدة تبدأ بالرجاء. وبينما تقبع أوروبا، ومعها بلدي، تحت طبقات الثلوج في درجة حرارة أقل ما توصف بأنها وحشية، وبينما شاب لهجة مناقشاتنا بشأن الأسلحة النووية على مدى السنوات القليلة الماضية نفس القدر من البرودة بل والخشونة في بعض الأحيان، يلوح أمامي بصيص من الأمل. فأنا أرى ربيعاً تحتشد فيه طاقاتنا المتجددة من أجل مكافحة مشاكلنا متكاتنين، متطلعين إلى جعل عالمنا خالياً من الأسلحة النووية. فدعونا نجعل من تمديد معاهدة ستارت بداية جديدة تشملنا جميعاً. أشكركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية مملكة هولندا. وسنستمع الآن إلى كلمة يلقيها السيد ثاراكا بالاسوريبيا، وزير الدولة للتعاون الإقليمي في سري لانكا.

السيد بالاسوريبيا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سعادة الأمين العام، المندوبين الموقرين، يسرني أن أنضم إلى هذا المحفل الدولي المهم وأن أعتزم الفرصة لكي أؤكد من جديد الأهمية التي توليها سري لانكا لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي العالمي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح. ويود وفدنا أن يؤكد لكم، سيادة الرئيس، دعمه وتعاون الكاملين لإيجاد أرضية مشتركة من أجل الوفاء بالتزامات المؤتمر بالمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونغتنم هذه الفرصة لنعيد تأكيد قوة التزام سري لانكا ودعمها للإزالة التامة للأسلحة النووية. ولا تزال سري لانكا تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي والتهديد الذي تشكّله هذه الأسلحة على بقاء البشرية.

واليوم، تواجهنا واحدة من أصعب اللحظات في التاريخ الإنساني. ومثلما الحال أمام جميع العقبات، تتطلب الأزمات الحالية استعداداً متجدداً للتفكير والعمل الجماعي من أجل التوصل لحلول لها لا سيما من أجل ضمان سلامة وأمن العالم الذي نعيش فيه. إن الحاجة إلى بذل جهود حقيقية قادرة على تحقيق هذا الهدف باتت الآن أشد أهمية من أي وقت مضى.

لقد صرنا على أعتاب مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ومن المحبط أن يستمر بشكل ملحوظ الافتقار للإرادة السياسية التي يتطلبها تحقيق الأهداف المهمة للمعاهدة. لقد توقف إلى حد كبير تنفيذ التعهدات والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، بينما لم ينقطع تحديث الترسانات النووية وإدخال أنواع جديدة من الأسلحة النووية فيها. وترحب سري لانكا في هذا الإطار بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، وترها خطوة إيجابية نحو تحقيق الاستقرار الاستراتيجي والثقة المتبادلة.

ونحن نعتقد أن وضع صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية غير المشروطة يحظى بنفس القدر من الأهمية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ورغم النداءات المتكررة في هذا المحفل، لم نشهد بعد أي إجراءات ملموسة في هذه المسألة. ونحن نساند ضرورة أن يستتبع عدم الانتشار النووي وجود مراقبة فعالة وشاملة لاستخدام المواد الانشطارية، لما سيسهم به ذلك أيضاً في إيجاد عملية تدريجية، وإن كانت معقولة، لنزع السلاح النووي.

وتؤكد سري لانكا أهمية التفاوض على وضع اتفاق ملزم بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وانطلاقاً من روح التعددية ستؤيد سري لانكا أي مبادرة جديدة تطرح في هذا الصدد، لكن هدفنا الرامي إلى وضع صك شامل ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم يتغير.

ويساورنا قلق عميق من إمكانية وقوع منظومات متطورة للأسلحة في أيدي الإرهابيين. ومن الثابت أن نواياهم وجهودهم النشطة للحصول على أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية لم تعد قاصرة على المخيلة.

ولهذا السبب نعتقد أن التنفيذ الكامل لجميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما فيها المعاهدات التي تغطي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، سيسهم بشدة في نضالنا المشترك ضد الإرهاب الدولي. وبدوره، يسهم بدء مفاوضات مبكرة حول إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في تحقيق هذه الغاية.

وتتابع سري لانكا عن كثب المداولات الجارية في جنيف بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، ولا تزال على اقتناعها بالأهمية لمحورية للسيطرة البشرية على الأسلحة. ويحدونا الأمل في ألا تغطي الحقائق التكنولوجية الواقعة المتسارعة الخطى على المناقشات الجارية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

ونكرر الإعراب عن خيبة أملنا إزاء حالة الجمود والفشل في التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. لكن سرري لانكا تجدد الالتزام بإحياء آلية هذا المؤتمر التي تعطلت كثيراً، على نحو ما دلت عليه اعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، خلال رئاسة سرري لانكا لمؤتمر نزع السلاح في عام 2018.

السيد الرئيس، لا بد لنا أن نكون واعين بأن التهديدات البازغة التي تواجهها البشرية وتخلق أمامها تحديات جديدة كالجائحة الراهنة وآثار تغير المناخ، وما ينتج عنها من تداعيات اجتماعية واقتصادية وبيئية، يمكن أن تدفع أطرافاً مختلفة إلى استعمال هذه الأسلحة كملأ أخير ووسيلة لممارسة نفوذ سياسي من أجل تحقيق مصالحها. ومن هنا بات العمل الذي يؤديه هذا المؤتمر على درجة كبيرة من الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

وتشعر سرري لانكا بالامتنان لكل البلدان إزاء الالتزامات الفردية والجماعية التي أبدتها في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف هذا المؤتمر. واعتقادنا الجازم أن تعزيز الأسلحة وانتشار التهديد باستخدامها لا يعدو أن يكون تعزيزاً لحلقة مفرغة لا يبدو أن لها نهاية حتى الآن. ولن يمكن وضع حد لهذه الحلقة إلا بالالتزام بإقامة عالم مسالم أكثر أماناً.

وأود أن أختتم بهذه العبارة المقتبسة من الدامابادا: "الحق أقول، إن جزاء الكراهية في هذا العالم لا يكون أبداً بالكراهية، إنما بالحب والإحسان. إنه الناموس الأبدي".

أشكركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ثاراكا بالاسوريا، وزير الدولة للتعاون الإقليمي في سرري لانكا. وسيستمع مؤتمر نزع السلاح الآن إلى كلمة تلقيها السفيرة رايتشل أومامو، وزيرة الشؤون الخارجية في كينيا.

السيدة أومامو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي أن أقدم لكم بأصدق تهانينا لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم يا سيادة الرئيس دعم كينيا وتعاونها الكاملين.

إن كينيا تولي أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح. وترى أن الولاية الفريدة المنوطة به بشأن قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف، تجعل منه محفلاً متكاملًا لصون السلم والأمن العالميين، وتؤكد دوره بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح.

السيد الرئيس، لا يزال مؤتمر نزع السلاح بعد انقضاء 42 عاماً على إنشائه محفلاً مهماً وحاسماً. فقد باتت بيئة الأمن العالمي الحالية تعج على نحو متزايد باتجاهات للتوضع الجيوسياسي وتصاعد في حدة التوترات وهيكلية متداعية للحد من الأسلحة وتحديثات للمنظومات الدفاعية، وزيادة في الإنفاق على الأسلحة المتطورة بما فيها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وتطال هذه التطورات بأضرارها بيئة الأمن الدولي الهشة أصلاً وتبرر بأسباب مفحمة العمل الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح.

وفي ظل هذه الخلفية، لاحت جائحة كوفيد-19 لتبسط بكوكبنا. لكن آثارها الكارثية ولدت زحماً أكبر في التنادي بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، حيث ثبت أنه لا يمكن لأي دولة مكافحة الجائحة بمفردها.

إن جوهر تعددية الأطراف هو العمل المتكاتف من أجل تحقيق الصالح العام للبشرية. ومن هنا، يجب على المجتمع الدولي عموماً، ومؤتمر نزع السلاح خصوصاً، مضاعفة جهودهما للتصدي للتحديات العالمية الطويلة الأجل مثل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، حتى يتسنى مواجهة التحديات الجديدة الناشئة التي تهدد عالمنا بعدم الاستقرار، مثل كوفيد-19.

واسمحوا لي في هذا المنعطف أن أرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لخمس سنوات أخرى. وتحت كينيا الدولتين النوويتين الكبيرتين على تعزيز الحوار والتعاون فيما بينهما، لمواصله الدفع قُدماً بجهود تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. وبينما ترحب كينيا بهذه الترتيبات الثنائية فإنها تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الضمان النهائي لإقامة عالم أكثر أمناً، إنما يكمن في الترتيبات المتعددة الأطراف.

وتشعر كينيا بالأسف للانسداد داخل مؤتمر نزع السلاح الذي استمر لعقدين من الزمن. إن عجز مؤتمر نزع السلاح المتواصل عن اعتماد برنامج عمله يبعث إلى المجتمع الدولي بإشارة سلبية على عدم قدرته على إنجاز ولايته. وسوف تتضمن كينيا إلى أعضاء تقدميين آخرين، من أجل اعتماد نهج عملي لمسألة برنامج العمل.

السيد الرئيس، أود في الختام إبلاغكم بأن كينيا بوصفها عضواً منتخباً غير دائم في مجلس الأمن، ستدعو إلى الانخراط المتواصل مع مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً التزام كينيا الثابت بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. أشكركم لحسن إصغائكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة راتشيل أومامو، وزيرة خارجية كينيا. وسنستمع الآن إلى السيد واشيو إيشيرو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان.

السيد واشيو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): الزملاء الموقرين، أود أن أعرب عما نكّنه من تقدير للسفير ميلو موروا رئيس مؤتمر نزع السلاح، وأن نؤكد من جديد دعمنا وتعاوننا معه.

إن المؤتمر هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح الذي يشارك فيه أصحاب المصلحة الرئيسيون بما فيهم جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية. كما أن إشمال الجميع في إطاره شرط أساسي لضمان اتخاذ نتائجه المستقبلية طابع العالمية. وفي ظل الجمود الممتد الذي ران على المؤتمر، نحتاج إلى البناء على المناقشات السابقة والتركيز على بنود جدول الأعمال المدروسة. ومن هذا المنظور، تؤكد اليابان مجدداً أهمية بدء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كذلك، ينطوي دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر بأهمية حيوية. وسنواصل دعم الدول الأعضاء الست التي ستتولى رئاسة المؤتمر في دورته السنوية، وسنسهم إسهاماً كاملاً في المناقشات الموضوعية والإنجاز المبكر لولاية المؤتمر. ونتطلع أيضاً إلى إجراء مناقشة مناسبة حول القضاء الخارجي من أجل التصدي للمخاطر المتزايدة التي تهدد استخدامه المستدام والمستقر.

وتدرك اليابان تمام الإدراك، باعتبارها الوحيدة التي عانت القصف الذري أثناء الحرب، ماهية العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وثمة مسؤولية جلية تقع على عاتقنا في قيادة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على هذه الأسلحة. وتوجد الآن نُهج متباينة تتطلع إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومن الأمور الحيوية أن نسعى إلى اتخاذ تدابير ملموسة لبناء أرضية مشتركة للعمل المتكاتف، مع التصدي للتهديدات الأمنية الحقيقية والعواقب الإنسانية لاستخدام هذه الأسلحة.

إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتساهم بشكل محوري في صونه وتعزيزه. وأود أن أعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول الأطراف في المعاهدة عن كفالة التنفيذ الكامل والمُطرد للمعاهدة، بما في ذلك المادة السادسة. وسوف تواصل اليابان الإسهام الكامل في تحقيق نتيجة معقولة لمؤتمر الاستعراض المقبل، بتقديم مقترحات ملموسة تشكل أرضية مشتركة للبلدان التي تتبنى آراءً متباينة. ويشمل ذلك قرارنا في الجمعية العامة بشأن نزع السلاح، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومبادرة استكهولم، فضلاً عن اجتماع المسار 1-5 من أجل النهوض الموضوعي بنزع السلاح النووي.

وترحب اليابان بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، التي يُنتظر أن تسهم في المناقشات التي تسبق مؤتمر الاستعراض المقبل. وأود أن أعرب عن أملنا القوي في أن يؤدي هذا التمديد إلى وضع إطار أوسع لتحديد الأسلحة لا يقتصر فحسب على الولايات المتحدة وروسيا بل يشمل أيضاً بلداناً أخرى ويغطي نطاقاً أوسع من منظومات الأسلحة.

وينبغي أيضاً أن نتكاتف في العمل بشأن عدم الانتشار. ومن هذا المنطلق، لن يكون هناك غنى عن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى يمكن تحقيق التفكيك الكامل القابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية من جميع النطاقات في كوريا الشمالية.

وأود أخيراً أود أن أعرب عن امتناني للسيدة فالوفايا، الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح ولفريقها على أدائهم القيم الذي شمل تغيير أساليب العمل المعتادة جراء كوفيد-19. وستواصل اليابان سعيها الدؤوب لتعزيز نزع السلاح النووي والتعاون الوثيق مع أعضاء المؤتمر. أشكركم لحسن إصغائكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد واشيو إيشيرو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان، وأشكره أيضاً على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى هذه الرئاسة وإلى السيدة فالوفايا وفريقها.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن للسيدة صوفي ويلميس، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية في بلجيكا.

السيدة ويلميس (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحو لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم أن بلجيكا تدعم مساعيكم وتتمنى لكم كل النجاح.

واسمحو لي أيضاً أن أشكر بحرارة الرؤساء الستة للدورة الحالية، والرئيس الأخير لدورة عام 2020، والرئيس الأول لدورة عام 2022 على التعاون المكثف الذي انخرطوا فيه في مساعي اعتماد برنامج للعمل. وقد انخرطت بلجيكا في هذه الجهود خلال العام الحالي، عندما اضطلعت بدورها بوصفها الدولة العضو الأولى التي تتولي رئاسة دورة هذا العام.

ومن دواعي الأسف البالغ أننا لم نتمكن من اعتماد برنامج العمل خلال فترة الرئاسة التي تولتها بلجيكا، لكنني أود أن أؤكد مجدداً ثقتي الكاملة بقيادتكم، سيادة الرئيس، وثقتي في قدرة البرازيل على إيجاد مخرج من المأزق. وأدعو جميع الدول إلى مواصلة العمل دون كلل في هذا الاتجاه.

إن عدم وجود اتفاق بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يقوض بشكل خطير مصداقية المؤسسات المتعددة الأطراف. فهو يجعلنا عرضة لمبادرات لا تمت بصلة إلى الواقع، وتهزم الغرض الذي تستهدفه جهودنا. ويتعين علينا جميعاً أن نشارك في الحفاظ على وجود نظام متعدد الأطراف قوي وقادر على تحقيق النتائج.

لقد بدأ عام 2021 بإنجاز رائع هو تمديد معاهدة ستارت الجديدة. إن هذه المساهمة المهمة في الاستقرار الاستراتيجي وضعت حداً لمخاوف حدوث سباق تسلح جديد. كما أن القرار يؤكد أن تحديد الأسلحة يلعب دوراً فريداً في تدابير بناء الثقة وأن تحقيق نتائج ملموسة ممكن حتى في الأوقات التي يتزايد فيها انعدام الأمن ويتعمق فقدان الثقة بين الدول الكبرى.

وعلى مؤتمر نزع السلاح، الذي حيل دونه ودون الوفاء بولايته لفترة طويلة للغاية، أن يستمد الإلهام من الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا. والواقع أن نجاح هذا المؤتمر يتوقف على استعداد كل دولة عضو لتحمل مسؤوليتها الكاملة في هذا الجهد الجماعي من أجل بناء عالم أكثر أمناً وازدهاراً عن طريق التعجيل بنزع السلاح.

وتمتد هذه المسؤولية أيضاً إلى المسائل الإجرائية والتنظيمية. ومن المؤسف أن أعضاء معينين عارضوا طلبات من دول أخرى لمراقبة عملنا. وفي هذا إساءة خطيرة لمبادئ تعددية الأطراف الفعالة والشاملة.

وفي هذا العام الذي يشهد عقد مؤتمر الاستعراض، تود بلجيكا أن تعيد التأكيد على التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وليست هذه المعاهدة فحسب حصناً عزيزاً ضد خطر الانتشار، بل أيضاً ترجمة لتطلعاتنا إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد باتت هذه التطلعات تكتسب زخماً في المجتمع الدولي؛ وعلينا أن نكون حساسين لهذه الحقيقة إن أردنا أن نرقى إلى مستوى التوقعات وأن نحرز تقدماً حقيقياً.

ولن يمكن بناء هذا العالم الخالي من الأسلحة النووية إلا بمساهمة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن الحيوي من أجل بلوغ هذه الغاية، أن تتضمن الهند وإسرائيل وباكستان إلى المعاهدة، دون تأخير أو شروط مسبقة.

ونحن نشجع الولايات المتحدة وروسيا على اغتنام الفرصة التي يتيحها تمديد معاهدة ستارت الجديدة والدخول في مفاوضات بشأن خفض عدد الأسلحة النووية من جميع الفئات. ونؤيد أيضاً خفض الترسانات الاستراتيجية التي نشرتها هاتان الدولتان بمقدار الثلث، وندعو إلى إعادة التوازن إلى المخزونات غير الاستراتيجية كجزء من سياسة فعالة لتفكيكها. والمتوقع من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل جهوداً إضافية بغية تقليل الأهمية التي تعطى للأسلحة النووية في العقيدة العسكرية والحد من المخاطر النووية.

ونرحب بالتدابير الرامية إلى خفض المخزونات ووسائل الإيصال التي اتخذتها في العقود الأخيرة المملكة المتحدة وفرنسا. ونشجع الصين، وهي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لا تزال تطور ترسانتها النووية، على أن تستلهم هذه الأمثلة وأن تعيد النظر في سياسة البناء التي تنتهجها. ويمثل خطوات إيجابية إلى الأمام أيضاً وجود وقف اختياري صيني لإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية وزيادة شفافية عقيدتها وموقفها العسكريين.

إن إقامة عالم بدون أسلحة نووية لن يرى النور أبداً إن استمر إجراء التجارب النووية. وإذا أعلنت دول أنها مؤيدة لنزع السلاح النووي، لا يكون لها بالتبعية أن ترفض الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينطبق ذلك أيضاً على الدول التي انضمت إلى أي معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

كما أن نزع السلاح بدون تحقق يؤدي إلى نزع السلاح بدون ثقة. وتنص معاهدات مثل معاهدة ستارت الجديدة على تدابير تحقق متعددة الجوانب. ويتطلب التحقق من نزع السلاح النووي إنشاء تقنيات وإجراءات جديدة. وثمة مبادرات عديدة تركز على هذه المهمة، وتساهم بلجيكا بنشاط في العمل الذي تؤديه إحدى هذه المبادرات وهي الشراكة الدولية التي أقامتها الولايات المتحدة. ولابد من استخدام هذه الخبرة الفنية بسرعة من أجل تمهيد الطريق أمام تحقيق تقدم والتزام سياسيين جوهريين في ميدان نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة صوفي ويلميس، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية في بلجيكا، بما في ذلك كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للسيدة إيكاتيرينا زاهاريفا، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في بلغاريا.

السيدة زاهاريفا (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، أصحاب السعادة، الأصدقاء الأعزاء، يسرني أن أعرض عليكم آراء بلغاريا المتعلقة بعمل مؤتمر نزع السلاح.

إننا نواجه اليوم تحديات أمنية ذات طابع متزايد التعقيد، وإن أردنا تحقيق السلام والأمن والازدهار في العالم تعين علينا أكثر من أي وقت مضى الاعتماد على تعددية الأطراف. ولهذا المؤتمر سجل حافل في خدمة أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف. وعلينا أن نتحلى بإرادة سياسية حقيقية لكي نمكّنه من المضي قدماً.

إن بلغاريا، التي تسهم في الجهود المشتركة للرئاسات الست للمؤتمر في عام 2021، تؤمن إيماناً راسخاً بأن تحقيق التقدم لن يكون في المتناول إلا بالعمل المتكاتف المنطلق من روح حُسن النية والاحترام المتبادل.

ويعطي الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة دليلاً على إمكانية إحراز تقدم في التصدي لتحديات الاستقرار الاستراتيجي. إن استمرار تنفيذ المعاهدة واقتراحه بحوار بناء ونشط ومواصلة مفاوضات تحديد الأسلحة، هو السبيل الذي يضمن فعالية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النوويين القائمين على أساس المعاهدات.

وإضافة إلى زيادة مستوى القدرة على التنبؤ، يفيض تمديد معاهدة ستارت الجديدة بزخم إيجابي لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المرتقب، ولمساعنا المشترك في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وتواصل جمهورية بلغاريا، بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الالتزام باتفاقاتها والتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وتشاطر بلغاريا الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتوفر معاهدة عدم الانتشار قاعدة صلبة نسترشد بها صوب تحقيق هذا الهدف. ونحن نعتقد أن السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق هدف نزع السلاح النووي الفعال القابل للتحقق والذي لا رجعة فيه، هو اتباع نهج تدريجي مبني على خطوات عملية ممكنة التنفيذ. ومن الضروري أيضاً مراعاة تعقد البيئة الأمنية والسياق الاستراتيجي.

ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبنة مهمة في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وتواصل جمهورية بلغاريا، بوصفها إحدى دول المرفق 2 الموقعة للمعاهدة والمصدقة عليها، دعوة جميع الدول التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ومن المتيقن منه أن مسألتنا وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضرورة بدء المفاوضات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن، بلغتا مرحلة النضوج. وبالنسبة لنا يمثل ذلك أولوية طال أمدها وخطوة منطقية تالية في مجال نزع السلاح النووي.

ولا تدخر بلغاريا، بوصفها عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة 2019-2021، أي جهد للحفاظ على التنفيذ الكامل والفعال لجميع القرارات المتخذة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يجب أن نسمح تحت أي ظرف كان بانتهاك حظر استخدام الأسلحة الكيميائية الذي تم التفاوض بشأنه في هذا المحفل.

ونحن مقتنعون بأن اقتراح الرئاسات الست لمؤتمر نزع السلاح لعام 2021 بشأن وضع برنامج العمل، يمكن أن يكون أساساً لجهد ناجح مشترك للوفاء بولاية المؤتمر. فنحن في النهاية متفقون جميعاً على ضرورة البدء في تحريك عمل المؤتمر.

وفي الختام، نعتقد أن توسيع عضوية المؤتمر يمكن أن يكون أحد السبل التي تُسهم في إضفاء مزيد من الأهمية على عمل هذه الهيئة. وأشكركم لحسن إصغانتكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إيكاترينا زاهارييفا، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا. وسنستمع الآن إلى كلمة يلقيها السيد يارمو فيينان، السفير المعني بتحديد الأسلحة في وزارة الخارجية بفنلندا.

السيد فيينان (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، المندوبين الأعزاء، ما انفكت الاجتماعات الدولية تُعقد في ظروف استثنائية. وقد حملتنا الجائحة على فرض قيود شديدة على عمل مؤتمر نزع السلاح. غير أنها أبرزت إلحاحية الحاجة إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة أكثر من أي وقت مضى من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بمسائل نزع السلاح، يؤدي دوراً فريداً في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. إن عمل هذا المؤتمر مهم، وهو عمل يتطلب بذل الكثير. وقد ران الجمود على المؤتمر لفترة طويلة للغاية. وثارَت أسئلة وشكوك حول أهميته. إلا أنه يرجع إلينا جميعاً المحافظة عليه كهيئة جادة في مجال النهوض بنزع السلاح.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، يجب أن يظل تركيزنا منصباً على ضمان عقد مؤتمر الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم الانتشار على نحو استثنائي وناجح. ولا تزال الالتزامات السابقة في إطار الركائز الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - صالحة وتشكل الأساس الذي يتعين البناء عليه من أجل إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف المعاهدة. ومن الضروري أن يبعث مؤتمر الاستعراض برسالة لا لبس فيها مفادها قطعية عدم استخدام الأسلحة النووية ثانية.

وثمة حاجة إلى توخي الطموح والواقعية في مجال نزع السلاح النووي بمقدار مساوٍ. وقد نجحت مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي في الجمع بين النهجين. وتجسدت النتيجة في مجموعة تدابير عملية يمكن تحقيقها للنهوض بنزع السلاح النووي. ونأمل أن تستمر هذه المقترحات في اجتذاب نطاق متزايد من التأييد. وقد يسرت مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي إمكانية إجراء حوار ومشاركة نشطين بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ويحدونا الأمل أن تؤدي هذه المشاركة إلى تحقيق فهم أفضل لمقتضيات وإمكانيات وتحديات نزع السلاح النووي وتمهد الطريق لتحقيقه.

وفي البيئة المتقلبة الراهنة، تصبح إمكانيات التنبؤ والحفاظ على الاستقرار التي يمكن أن يحققها تحديد الأسلحة شديدة الأهمية مقارنة بأي وقت مضى. وترحب فنلندا بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تمديد معاهدة ستارت الجديدة لخمس سنوات أخرى. وتشجع فنلندا هاتين الدولتين، وهما الدولتان النوويتان الأكبر، على السعي إلى زيادة خفض ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين وتوسيع نطاق تحديد الأسلحة النووية ليشمل الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وأنواع جديدة من منظومات الأسلحة.

الزملاء الأعزاء، إن هدفنا النهائي هو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ينعم فيه الجميع بأمن غير منقوص. ولا يوجد طريق مختصر لتحقيق هذا الهدف. فنزع السلاح النووي معقد وصعب، لكنه ممكن. وقد حان الوقت لكي يبدي جميع الحائزين للأسلحة النووية التزاماً أقوى بنزع السلاح النووي وأن يتخذوا خطوات ملموسة نحو تحقيقه.

وأتمنى لمؤتمر نزع السلاح كل النجاح في عمله في عام 2021.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يارمو فينان، السفير المعني بتحديد الأسلحة في وزارة الخارجية في فنلندا. وسنستمع الآن إلى كلمة تلقيها السيدة إيفا - ماريا ليميتس، وزيرة الشؤون الخارجية في إستونيا.

السيدة ليميتس (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، المندوبين الموقرين، لقد أحالت جائحة كوفيد-19 عام 2020 إلى عام استثنائي. وعطلت الجائحة بشدة أنشطتنا في محافل نزع السلاح. وأظهرت الأزمة الصحية الراهنة أن التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية يحتاج لجهد عالمي منسق وتعددية أطراف فعالة.

إننا نحيا في بيئة أمنية دولية صعبة. وقد بدأ النظام الأمني الدولي القائم على القواعد والمعاهدات في التآكل. وتجاهلت بعض الدول المبادئ الأساسية الراسخة للقانون الدولي وانتهكت التزاماتها الدولية، وباتت غير ممثلة للآليات الدولية ذات الصلة. هذا هو شاغلنا الجماعي. وتلك هي الخلفية التي نعرب في ظلها عن ترحيبنا بتمديد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي معاهدة ستارت الجديدة. ونأمل أن تؤدي المعاهدة إلى إجراء مفاوضات حول اتفاقات متابعة أوسع نطاقاً، وأن تشجع الصين على المشاركة في هذه المناقشات.

إن الاتجاه إلى استخدام الأسلحة الكيميائية الذي بُعث من جديد يدفع إلى القلق. وفي عام 2020 أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام سورية المؤسف للعوامل الكيميائية في عام 2017. وفي آب/أغسطس 2020، جرى تسميم زعيم المعارضة الروسي، أليكسي نافالني، باستخدام غاز أعصاب كيميائي عسكري. وتدين إستونيا بشدة تسميم السيد نافالني وأي محاولات لاستخدام الأسلحة الكيميائية لترهيب المعارضين السياسيين. ومن الأهمية بمكان مواصلة تدعيم القاعدة العالمية المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية. وستواصل إستونيا التصدي لهذه التهديدات كعضو منتخب في مجلس الأمن للفترة 2020-2021.

وعلياً أن نكفل النجاح لمؤتمر الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في آب/أغسطس 2021، وأن نعزيز دور المعاهدة كصك رئيسي متعدد الأطراف للأمن الدولي. وتشاطر إستونيا الهدف النهائي الرامي إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية باتباع نهج عملي ومسؤول. ولتحقيق ذلك، تؤيد إستونيا الشروع في إجراء مفاوضات داخل المؤتمر حول وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ودعوني في هذا السياق أن أكرر مجدداً رغبتنا في المشاركة في أي مفاوضات مقبلة، وأن أعيد الإشارة إلى طلب إستونيا الذي يرجع إلى عام 2001 بالمشاركة على قدم المساواة، كدولة عضو، في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن دواعي أسفنا العميق رفض طلبات مركز المراقب التي تقدم بها هذا العام عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها قبرص الدولة الزميلة في الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس، المندوبين الموقرين، إن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة التفاوض العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، وتقع على عاتق أعضاء المؤتمر مسؤولية ضمان استمرار أهميته. وينبغي للمؤتمر أن يواصل الحوار الاستراتيجي وأن يناقش مواضيعه الأساسية. ولا بد أن يكون بمقدور المؤتمر أيضاً التصدي للتحديات الجديدة ومنها تسليح التكنولوجيات الجديدة والتهديدات السيبرانية وسوى ذلك من القضايا الناشئة. لقد لاحظنا في مؤتمر هذا العام كثيراً من حُسن النية والاستعداد للتوصل إلى حل وسط وعلى أعضاء المؤتمر البناء على ذلك من أجل إعادة المؤتمر إلى مساره.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتقديم أطيب تمنياتي لجميع رؤساء دورة عام 2021. وأن أؤكد أنه بإمكانكم التعويل على دعم إستونيا الكامل. أشكركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إيفا ليميتس، وزيرة الشؤون الخارجية في إستونيا، البلد المراقب، على مشاركة بلدها النشطة في هذا الجزء الرفيع المستوى.

المندوبين الموقرين، أصحاب السعادة، بذلك نستكمل قائمة المتكلمين المتاحة في الوقت الحاضر، ونختتم من ثم عملنا لهذا الصباح.

ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح بعد ظهر اليوم في الساعة 15:00، حيث سنستمع إلى كلمات يدلي بها المتكلمون الرفيعو المستوى المدرجون في القائمة التي أحييت إليكم في وقت سابق. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة في الساعة 11:25.